

صحناوي يرسله من دون علم وزارة المال والهيئة الناظمة

«المستقبل» تنشر مشروع مرسوم خفض تعرفة خدمات الانترنت DSL

وعلمت المستقبل « ان صحناوي سبق وأرسل هذا المشروع الى مجلس شوري الدولة ولم يقرنه بدراسة جدوى اقتصادية طالبا الاستشارة بهذا الخصوص وأخذ الرأي القانوني اللازم بشأن مدى مطابقته وملاءمته للقوانين المرعية الاجراء، فأبدى مجلس شوري الدولة الموافقة شكلا، من دون التحقيق في الانعكاسات المالية للمشروع على إيرادات قطاع الاتصالات وبالتالي على الخزينة. (التنمية ص ١٨)

هيثم الطبيش

تغنى وزير الاتصالات نقولا صحناوي في الافطار الذي أقامته شركة «الفا» للاتصالات الخلوية انه أرسل إلى مجلس الوزراء مشروع مرسوم يتعلق بخفض تعرفة ورسوم خدمات الحزمة العربية بواسطة تقنية DSL وخدمات خطوط الانترنت والخطوط التأجيرية المحلية والدولية « E. ١ ». «

صحناوي يرسله من دون علم وزارة

(تنمية المنشور ص ١)

وفي المعلومات ان صحناوي لم يناقش التفاصيل المالية للمشروع حسب الاصول مع وزارة المال، خصوصاً أن للمشروع انعكاسات مالية ستترتب على غياب مقارنة تظهر الفوارق في المداخيل بين التعرفة المعمول بها حالياً وتلك المقترحة في المرسوم الجديد.

كذلك ارتكب صحناوي خطأ فادحاً إذ لم يناقش التفاصيل التقنية للمرسوم مع الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات الأمر الذي يعتبر مخالفة واضحة لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٣١؛ الخاص بقطاع الاتصالات.

الجدير ذكره أن مشروع المرسوم هو نسخة معدلة من مشروع المرسوم رقم ١٦٨٥٦ تاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٦ الذي سبق أن قدمه النائب مروان حمادة عند توليه وزارة الاتصالات والتعديلات التطويرية التي اقترحتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية بما يخص خدمات DSL وشبكاتها.

ويلاحظ المشروع في مادته الأولى تحديد رسم مقطوع قدره ٧٥٠ ألف ليرة للوضع في الخدمة الخطوط سرعة ٥١٢ كيلوبت/ثانية أو أقل لمسافة أقل أو تساوي ٢٠ كلم، مقابل رسم شهري قدره ٣٠٠ ألف ليرة. وكذلك تحديد رسم مقطوع قدره ٥٠٠ ألف ليرة للوضع في الخدمة الخطوط سرعة ٥١٢ كيلوبت/ثانية أو أقل لمسافة أكثر من ٢٠ كلم ورسم اشتراك شهري قيمته ٢٠٠ ألف ليرة. ويحدد المشروع رسماً بقيمة مليون ليرة للوضع في الخدمة الخطوط سرعة ١٠٤٤ كيلوبت/ثانية لمسافة أقل أو تساوي ٢٠ كلم، مقابل رسم اشتراك شهري ٤٥٠ ألف ليرة. (نص المشروع ص ٨)